



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

أ.د. نبيل جعفر المرسومي*: الأهمية النفطية لخط الأنبوب العراقي – الأردني

من المتوقع ان ينفذ قريباً العقد الخاص بإنشاء أنبوب تصدير النفط العراقي عبر الأراضي الأردنية الذي يمتد بمسافة (1700 كلم من البصرة الى حديثة ثم إلى ميناء العقبة الاردني . نظراً إلى ضخامة تكلفة نقل النفط العراقي الى الاردن بالصهاريج وبالغلة نحو 80 مليون دولار سنوياً .

وتبلغ الطاقة التصميمية للمشروع مليون برميل يومياً (منها 150 ألف برميل لتشغيل مصفاة الزرقاء في الاردن) لنقل النفط الخام العراقي مع المنشآت اللازمة لتصدير النفط العراقي عبر أراضي المملكة إلى مرافئ التصدير على ساحل البحر الأحمر/العقبة، ويتضمن المشروع ايضاً تنفيذ خط بطاقة تصميمية (358) مليون قدم مكعب يومياً لتأمين الغاز الطبيعي اللازم كوقود لتشغيل محطات الضخ على مسار الخط داخل الاراضي الاردنية لمتطلبات المشروع اضافة الى تزويد مستهلكين محليين أردنيين ضمن المسار (يحددهم الطرف الأردني) بحاجتهم من الغاز الطبيعي في حال توفره وحسب الطاقة المتاحة للأنبوب، بحيث يخصص للجانب الأردني من هذه الطاقة التصميمية (100) مليون قدم مكعب يومياً.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

. وتقدر تكاليف المشروع النهائية بـ(18) مليار دولار . وتقدر كلفة تنفيذ المشروع داخل الأراضي الأردنية بنحو 6 إلى 8 مليارات دولار، ينفذه القطاع الخاص وفقاً لأسلوب سيتم بناؤه وفق نظام البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية ((BOOT) إذ تؤول ملكية ومسؤولية التشغيل لجزء المشروع في الأراضي العراقية إلى الطرف العراقي ولجزء المشروع في أراضي المملكة الأردنية الهاشمية إلى الطرف الأردني. كما يلتزم المطور بتسليم المشروع لكلا البلدين بعد نهاية فترة العقد البالغة خمس وعشرين عاماً، بحالة فنية جيدة قابلة للعمل وفق الطاقة التصميمية، ليتم تشغيله من قبل الطرفين وضمن اتفاق خاص يعقد بينهما، على أن يتقاضى الأردن رسوم عبور النفط في أراضيها بعد انتهاء عقد المطور. إن كلفة إنشاء وتشغيل المشروع يتحملها بالكامل مطور الـ BOOT وتسترد من قبله من أجور نقل النفط الخام خلال فترة تشغيل المشروع إضافة إلى اجور العبور (TRANSIT) والمستحقة للطرف الأردني والتي يتم دفعها بالكامل من قبل الطرف العراقي . سيتمح المشروع مرونة كبيرة في تصدير النفط إذ أن معظم النفط العراقي يصدر عن طريق موانئ البصرة جنوب العراق من خلال الخليج العربي وهو معرض إلى التوقف بسبب الأحوال الجوية أو لأسباب جيوسياسية فعندما تحصر تصدير النفط العراقي عبر منفذ بحري فسيكون رهينا بالأزمات في منطقة الخليج أو مضيق هرمز. أن "تنويع مصادر تصدير النفط أمر في غاية الأهمية لان تصدير النفط العراقي عبر ميناء جيهان التركي متذبذب حالياً ومن ثم فإن مدّ أنبوب يوصل النفط العراقي بالأسواق العالمية عبر ميناء العقبة الأردني يعطي مرونة كبيرة في صادرات النفط وتنويعاً



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

في الأسواق الأمريكية التي تطلب النفط الثقيل على خلاف الأسواق الآسيوية التي تستهدفها موانئنا مع توفر كلفة نقل أرخص عبر الأنبوب ، غير ان كلفة نقل النفط العراقي من خلال هذا الانبوب التي تصل الى 4 دولارات للبرميل تعد مرتفعة جدا خاصة وأن كلفة نقل برميل النفط العراقي من خلال الخط العراقي – التركي الى ميناء جيهان تبلغ 1.15 دولار فيما لا تزيد كلفة تصدير البرميل عبر موانئ النفطية عن 10 سنت فضلا عن فقدان مردودات عوائد السفن وأجور الوكالات البحرية والخدمات البحرية وهي أموال ستذهب للحكومة الأردنية أو المستثمر. وعلى المفاوضات العراقي العمل على تخفيض الكلفة الكلية للمشروع التي يتحمل العراق منها نحو 12 مليار دولار لاسيما بعد تحسن الاوضاع الامنية في العراق وتخفيض كلفة نقل برميل النفط العراقي وتخفيض مدة العقد الى 20 عاما بدلا من 25 عاما غير قابلة للتمديد . لان العراق في ضوء الكلف الحالية سيدفع سنويا للشركات المنفذة اكثر من 1.5 مليار دولار سنويا وبمبلغ اجمالي يزيد عن 45 مليار دولار وهو ما يحقق للشركات المنفذة ارباحا مرتفعة تزيد بمقدار اربع مرات تقريبا عن الكلفة الكلية للمشروع .

والمشكلة في العراق ان كل مشاريعه لا تتضمن دراسات جدوى اقتصادية لتحديد التوازن في المصالح بين الطرف العراقي والمستثمر بالرغم من هذه المشاريع استراتيجية وتخصص لها أموال كبيرة . والمعروف ان دراسة الجدوى تتضمن الكلف الكلية للمشروع والكلف التشغيلية وعلى أساسها يتم احتساب العائد الداخلي للمشروع والفترة الزمنية لاستعادة الأموال، وعليه يمكن ان تعتبر الفترة الزمنية



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

للمشروع كشرط تنافسي للشركات وكذلك الكلفة اللازمة للإنشاء وهذا كله يقارن وفق عدة عوامل منها معدلات الفائدة في المصارف وعامل المخاطر. والغريب في العراق ان تحال المشاريع بدون اعتماد اي معيار. وهذا يجعل المستثمرين والمقاولين يحملون المشاريع أموال ضخمة. ونجد غالبا الاهتمام في المواصفات الفنية وهذا جيد لكن في النهاية الذي يحكم المشاريع هو الكلف الرأسمالية والجدوى الاقتصادية وهذا الموضوع مهمل بشكل كبير في العراق . وعلى العموم هناك خيارات عديدة امام العراق لتنويع صادراته النفطية منها امكانية تشغيل خط جيهان التركي والذي يبلغ طوله (600) ميل و بطاقة قصوى يبلغ(1.65) مليون برميل / يوم او الاستفادة من خطوط انابيب كردستان او استدراج عقد افضل لمد انبوب عبر الاردن .

(* استاذ علم الاقتصاد في جامعة البصرة

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح باعادة النشر بشرط
الاشارة الى المصدر. 23 كانون الثاني 2019

<http://iraqieconomists.net/>